

نبأ صحفي

الحكومة والمجتمع الدولي يقران خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام 2020-2022

أقرت الحكومة الأردنية والمجتمع الدولي اليوم الاثنين خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام 2020-2022 والتي تم إعدادها بجهد تشاركي ما بين ممثلين عن كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، ومنظمات الأمم المتحدة، والدول المانحة، والمنظمات غير الحكومية بحجم إجمالي بلغ حوالي 6.6 مليار دولار أمريكي.

جاء هذا خلال اجتماع إطار دعم الأستجابة الأردنية للأزمة السورية، الذي عقد اليوم الثلاثاء عبر تقنية الاتصال المرئي برعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز، وبحضور وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور وسام الربضي وعدد من أصحاب المعالي الوزراء، بالإضافة إلى سفراء الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة والممثل المقيم للأمم المتحدة وممثلي منظمات الأمم المتحدة، حيث تم التأكيد على اعتماد خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية كمرجعية وحيدة لتحديد الاحتياجات اللازمة للحد من أثر استضافة اللاجئين السوريين ودعم المجتمعات المستضيفة ودعم الخزينة.

وذكر رئيس الوزراء في كلمته، إن الدول التي تستقبل اللاجئين لفترات طويلة تساهم بحجم كبير من مواردها الذاتية لتغطية تكاليف استضافتهم على أراضيها، وأكد على أن الأردن ملتزم بالوفاء بالتزاماته الإنسانية وخاصة تجاه اللاجئين السوريين مثلما فعل دائماً مع أولئك الذين لجأوا للأردن منذ عقود طويلة، حيث تحمل الأردن القسط الأكبر من هذه الأعباء نيابة عن المجتمع الدولي الأمر الذي يستدعي استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم اللازم لتخفيف هذه الأعباء.

وأضاف الدكتور الرزاز، لقد أثبت الأردن عبر التاريخ أنه بلد مضياف رغم ما يعانيه من شح في الموارد، وبعد مرور عدة سنوات على الأزمة السورية التي تركت أثراً بيئياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث لم تكن الاحتياجات الأساسية كافية، يظهر جلياً الحاجة الماسة إلى المزيد من المدارس والمستشفيات وأنظمة المياه والصرف الصحي في المناطق المستضيفة للاجئين السوريين، لا سيما وأن 90% من اللاجئين السوريين يقطنون داخل المجتمعات المستضيفة.

وبين رئيس الوزراء إلى أن الأردن يهدف بالتنسيق مع الشركاء الدوليين إلى اتخاذ خطوات كبيرة في دعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة وبشكل عام أجندة التنمية في الأردن، مشيراً إلى أن الأردن يعاني من العجز في الموازنة.

وقال الدكتور الرزاز أن الأردن يقاتل والعالم أجمع من أجل مكافحة تفشي وباء فايروس كورونا، حيث يحتم هذا علينا أن الوقوف معاً جنباً إلى جنب لمواجهة هذا الوضع المأساوي الذي أثر على الاقتصاد، وفاقم الديون، ورفع معدلات البطالة بين الأردنيين والسوريين، وبشكل رئيسي بين أولئك العمال الذين عانوا بسبب الإغلاق من أجل الحد من انتشار الفايروس، وأكد الرزاز على توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني قائلاً لقد أظهرت لنا الأشهر الماضية في التعامل مع فايروس كورونا أننا بحاجة إلى بعضنا البعض من أجل البقاء والاستمرار، ويجب أن نستفيد من الدروس التي نتعلمها في السعي لتحقيق تكامل أفضل على المستوى العالمي.

وبدوره أشار الوزير الربضي إلى أن الخطة تعتبر المرجعية الوحيدة في تحديد الاحتياجات اللازمة للحد من أثر استضافة اللاجئين السوريين ودعم المجتمعات المستضيفة ودعم الخزينة، حيث تمت إعادة هيكلة الخطة لتكون متوافقة مع ومكملة للخطط الوطنية، ومنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة، والميثاق العالمي للاجئين، مع الاستمرار في اتباع نهج تعزيز المنعة والذي يتناول الجوانب الإنسانية والتنمية لكل قطاع بالإضافة إلى فصل خاص لاحتياجات الخزينة، كما وتبنى الخطة نهجاً متعدد السنوات يمتد على مدى ثلاث سنوات.

وبحسب الربضي فإن الخطة تتكون من ثلاثة مكونات رئيسية تتمثل في مكون دعم المجتمعات المستضيفة، ومكون بناء القدرات المؤسسية، ومكون دعم اللاجئين، كما تتكون خطة الاستجابة للأعوام 2020-2022 من سبعة قطاعات وهي التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية والعدل، والمأوى، والخدمات العامة ويضم مشاريع الخدمات البلدية والحكم المحلي، والطاقة، والنقل، والبيئة، وقطاع التمكين الاقتصادي ويضم التدخلات ذات العلاقة بالأمن الغذائي، وسبل العيش.

وأشار الربضي إلى أن ميزانية الخطة للأعوام 2020-2022، تبلغ حوالي 6.6 مليار دولار أمريكي، تتوزع كالآتي: مكون احتياجات اللاجئين والذي تبلغ متطلباته بحوالي 1,9

مليار دولار أمريكي، واحتياجات مكون المجتمعات المستضيفة بلغت حوالي 594 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت احتياجات بناء القدرات المؤسسية حوالي 1,2 مليار دولار أمريكي، في حين أن المطلوب لدعم الخزينة قدر حوالي 2,8 مليار دولار أمريكي.

ودعا الربضي المجتمع الدولي إلى توفير تمويل كافٍ من خلال دعم خطة الاستجابة الأردنية للأعوام 2020-2022، وتأمين منح كافية لتلبية الاحتياجات الملحة للموازنة في الأردن، وأكد على أهمية الاستمرار في توفير الدعم الدولي لخطة الاستجابة الأردنية للآزمة السورية وقال، إن المجتمع الدولي قدم تمويلًا فعليًا لمشاريع خطة الاستجابة بحوالي 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019 تشكل حوالي 50.4 بالمائة من متطلبات التمويل، مقارنة بحوالي 63.8 بالمائة في عام 2018.

وأضاف الربضي أن خطة الاستجابة جاءت متماشية مع السياسة العامة للدولة الأردنية في التعليم وسبل العيش والصحة والحماية، وهذا نابع من المسؤولية الأخلاقية للأردن تجاه اللاجئين، والتزامنا تجاه إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث تبقى تقديم الخدمات الأساسية للاجئين وكرامتهم من بين أولوياتنا. وأضاف أنه بعد مرور نحو 9 سنوات على الأزمة السورية، يجب علينا أن نركز على تعزيز الأنظمة الوطنية التي تأثرت بسبب أعداد اللاجئين الكبيرة، ورفع القدرات المؤسسية لتمكينها من تقديم الخدمات للمجتمعات المستضيفة واللاجئين.

وحول الخطوات الجديدة في تحديث خطة الاستجابة بالنسبة للعام 2020 وما يليه، فإن الحكومة الأردنية مع المنظمات الدولية قد عملت على إعداد ملحق للخطة خاص للاستجابة لآزمة كورونا تضمن عدد من التدخلات الطارئة للحد من أثر الجائحة.

وعلى صعيد متصل، ثمن سفراء الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة دور الأردن المتميز بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني تجاه اللاجئين، وتوفير سبل العيش الكريم لهم بالرغم من شح الموارد المتاحة، كما أكدوا على أنهم سيستمرون ببذل الجهود اللازمة لتوفير الدعم للحكومة الأردنية في مكافحة تفشي وباء فيروس كورونا وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية.